قالت العرب

سننزعها معا فى صدر جيتار / وفوق سطوح نكبتنا /
سنعزفها لأقمار مشوهّة و أحجار / ولكنيّ نسيت نسيت
يا مجهولة الصوت / رحيلك أصدأ الجيتار أم صمتي.

المشهد

العدد 331 – السنة الثانية عشرة-الأحد 10 سبتمبر 2023م - 25 صفر 1445هـ

لافيدرالية ولا حكم ذاتى لأكراد سوريا

د.أحمد عبد العليم فى رسالة دكتوراه: رفض الأسد وتأثيرات إيران وتركيا وروسيا وأمريكا تقلص فرصهم السياسية

كيف شكَّلت العوامل الخارجية تأثيرًا على مساعى أكراد سوريا نحو تحقيق الحكم الذاتى خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢؟.. هذا التساؤل كان محور الدراسة التى حصل بها الباحث د.أحمد عبد العليم أخيرا على درجة دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية وعنونها «أثر العوامل الخارجية على مشروع الحكم الذاتى لأكراد سوريا منذ عام ٢٠١١».

رأى عبد العليم فى دراسته أن تأثير العوامل الخارجية على الأكراد فى سوريا لم يكن أمرًا مستحدثًا على مدار الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢، ولكنه ارتبط بإرث تاريخى ممتد؛ حيث اتسمت المعضلة الكردية خلال النصف الأول من القرن العشرين بأنها عبر وطنية، خاصةً فى ظل سيولة الحدود وهجرة الأكراد من بعض دول الجوار إلى سوريا، وقد كان الطموح الكردى نحو تدشين كيان موحَّد لهم فى الداخل السورى سابقًا حتى على ظهور الدولة السورية الحديثة.

وقال «تعدَّدت تأثيرات العوامل الخارجية على مشروع الحكم الذاتى للأكراد فى سوريا خلال فترة الدراسة، وتباينت مستويات ذلك التأثير ما بين تأثيرات إقليمية ودولية، وكذلك اتجاهات التأثير ما بين سلبية وإيجابية، وقد ثبتت فرضية الدراسة الرئيسة والمتعلقة بوجود علاقة طردية محتملة بين تصاعد حدة الانخراط الخارجى بأشكاله المختلفة تجاه أكراد سوريا، وتعثُّر مساعى الأكراد نحو تطبيق مشروع الحكم الذاتى الخاص بهم على الأراضى السورية.

وأكد عبد العليم أن هيكل الفرص السياسية للأكراد تأثر بشكل واضح بالسياقات الخارجية؛ إذ سعوا إلى توظيف الخارج بصورة كبيرة من أجل فرض رؤيتهم ومشروعهم على مدار الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢، ومع ذلك فقد كانت الارتدادات السلبية للعوامل الخارجية أكبر من الارتدادات الإيجابية، ولم يكن هيكل الفرص واحدًا أو ثابتًا بالنسبة للأكراد على مدار فترة الدراسة فى ظل تأثيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

وأوضح أن نظرية المساومة الإثنية انطبقت على وضع أكراد سوريا؛ حيث مثَّل الأكراد نموذجًا لحالة الصراع؛ أى وجود أغلبية قمعية ودعم خارجي، وذلك على مدار الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩، فخلال هذه الفترة عزَّز الأكراد من مكاسبهم تدريجيًا فى ظل تراجع قوة النظام وتصاعد الدعم الخارجي؛ لاسيما الأمريكى فى مواجهة تحجيم تنظيم داعش، وهو ما استغله الأكراد من أجل تعزيز جهودهم لترسيخ مشروع الحكم الذاتى فى مناطق سيطرتهم شمال وشمال شرقيّ سوريا. ولكن مع تراجع الدور الأمريكى لاحقًا، فى ظل تذبذب سياسة إدارة ترامب وتصاعد الدور التركى القائم على توظيف القوة الصلبة، تحوَّل الأكراد إلى نموذج حالة الضعف؛ أى وجود أغلبية قمعية وتراجع الدعم الخارجي، وهو ما جعل الأكراد فى موقف تفاوضى ضعيف، وبما سمح للنظام بالعودة إلى بعض المناطق التى كان قد سيطر عليها الأكراد بدعم من جانب بعض القوى الخارجية؛ إذ بات لدى الأكراد قدرة أقل على المساومة؛ سواء فى مواجهة النظام السوري، أو حتى فى مواجهة القوى الإقليمية والدولية.

وكشف من خلال استعراض الدراسة للخلفية التاريخية للأكراد فى سوريا وتفاعلاتهم مع النظام السورى سواء قبل أو بعد عام ٢٠١١، وتوضيح المواقف الإقليمية والدولية البارزة على مدار فترة الدراسة، أنه تم التوصل إلى بعض النتائج، ومنها ما يتعلق بنجاح الأكراد فى تحويل مشروعهم، من مجرد مشروع حزبى يُعبِّر عن حزب الاتحاد الديمقراطى وأفكار أوجلان فقط، إلى مشروع أكثر تعبيرًا عن غالبية الأكراد فى شمال وشمال شرقيّ سوريا خلال فترة الدراسة؛ خاصةً فى ظل ما توافر لهم من سيطرة لم تكن مُتخيلة على مساحة كبيرة من الأراضى وتعزيز القوة العسكرية للأكراد بشريًا وتسليحيًا، إلى جانب إدارة سياسة خارجية نشطة وأكثر مرونة؛ لاسيما عقب مشاركة الأكراد بفاعلية فى هزيمة تنظيم داعش.

عوامل ضعف وانحسار

أضاف عبد العليم أن «هذا المشروع برغم ما أُتيحت له من هياكل فرص غير مسبوقة، حمل بين طيَّاته عوامل ضعفه وانحساره، وذلك وفق عدة مستويات رئيسية؛ ومنها عدم وجود اتصال جغرافى بين بعض مناطق الحكم الذاتى للأكراد فى سوريا، علاوةً على وجود مكوِّنات عربية ذات كثافة أكبر من الأكراد فى بعض مناطق شمال وشمال شرقيّ سوريا، وبما عزَّز من التوترات العربية الكردية فى هذه المناطق، ناهيك عن استمرار الخلاف الكردى الكردي، وهو خلاف شعبى ونخبوي، قد تعمَّق مع عدم وجود رؤية موحدة للتعبير عن تطلعات الأكراد ومستقبلهم فى إطار الدولة السورية. وقد لعبت العوامل الخارجية الدور الأساسي؛ سواء فى تعميق الخلاف الكردي- الكردى عبر استمرار التوزيع غير المتكافئ للنفوذ، أو حتى منع الاتصال الجغرافى بين مناطق الحكم الذاتى للأكراد، وهو ما تجلَّى بشكل واضح فى التعاطى التركى مع المسألة الكردية فى سوريا؛ إذ وظَّفت أنقرة كل أدوات القوة الناعمة والصلبة المتاحة لديها من أجل القضاء على مشروع الحكم الذاتي، ونجحت بشكل كبير فى ذلك عبر تقليل مساحة الأراضى التى سيطر عليها الأكراد، علاوةً على قيامها بإبعاد بعض القوى الدولية عن تقديم دعم واضح للأكراد سياسيًا وعسكريًا، مثلما حدث خلال فترة الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس السابق دونالد ترامب، فيما فرضت أنقرة على روسيا التنسيق بشكل أكبر معها، وهو ما شكَّل عامل ضغط إضافى على الأكراد.

ورأى الباحث أن موسكو لعبت دورًا فى تحقيق التقارب بين النظام التركى والنظام السوري، وهو التطبيع الذى يخشى منه الأكراد بطبيعة الحال؛ كون ذلك يعنى فقدان القادة الأكراد أوراق الضغط فى مواجهة النظام للتفاوض حول مستقبل مناطق الحكم الذاتى التى لا تزال تقع تحت سيطرتهم، بيد أن السياقات الحالية، وفى ظل موجة التطبيع التركية مع بعض القوى الإقليمية الفاعلة، قد تنعكس سلبًا على نحو كبير على مستقبل الحكم الذاتى للأكراد.

ورغم ذلك، فإن العوامل الخارجية لم تكن سلبية فى المطلق؛ وإنما كان لها أبعاد إيجابية، فقد أتاحت فرصًا مهمة للأكراد فى سوريا، وهو ما حدث من خلال توظيف الأكراد لملف مواجهة تنظيم داعش لتعزيز النفوذ السياسى والعسكري، وتوطيد العلاقات مع بعض القوى الدولية الفاعلة؛ لاسيما الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية، كما أتاحت معارك الأكراد ضد داعش فرصة مهمة لتحسين الصورة الذهنية عن الأكراد على المستويين الإقليمى والدولى بوصفهم نجحوا فى مواجهة التطرف والإرهاب. ومن جانب آخر، خلقت تلك المعارك فرصة مهمة لتعزيز تقارب أكراد سوريا مع الأكراد فى المنطقة، وذلك من خلال انخراط أكراد من دول الجوار للمساعدة فى الدفاع عن مناطق الحكم الذاتى فى مواجهة بعض الفاعلين المسلحين من غير الدول.

ولفت عبد العليم إلى أن الدعم الذى قدَّمه أكراد العراق خلال فترة الدراسة، كان أبرز نماذج الدعم الكردى الإقليمى المُقدَّم للأكراد فى سوريا، حيث لعب قادة كردستان أدوارًا مختلفة فى محاولة تقريب وجهات النظر بين الأكراد فى سوريا، ومحاولة حلّ الخلاف المتفاقم بين حزب الاتحاد الديمقراطى والمجلس الوطنى الكردي، ومن جانب آخر، دعمَ قادة كردستان العراق أكراد سوريا عبر إرسال عدد من مقاتلى البشمركة، وكذلك الأسلحة لمساعدة أكراد سوريا فى الدفاع عن أنفسهم، كما لعبوا دورًا مهمًا على المستوى السياسى عبر تحركات بارزانى الخارجية من أجل الحصول على دعم أكبر للأكراد فى سوريا. ومع ذلك، فقد كان لتطلعات الأكراد فى العراق ارتدادات بالغة السوء على الأكراد فى سوريا؛ خاصةً مع التوجُّه نحو الاستفتاء على الانفصال عن الدولة العراقية فى سبتمبر عام ٢٠١٧؛ إذ أتاح ذلك فرصة للنظام السوري، وكذلك للنظامين التركى والإيرانى، للتأكيد على أن المشروعات الكردية فى المنطقة، بما فى ذلك فى سوريا بطبيعة الحال، هى مشروعات انفصالية، وبما أضرَّ بأكراد سوريا بشكل كبير، وحفَّز الدورين التركى والإيرانى ليكونا أكثر رفضًا لأى وضع خاص للأكراد فى الداخل السوري.

ولاحظ الباحث أن أنقرة قد عززت من عملياتها العسكرية ضد الأكراد عقب ذلك الاستفتاء؛ فقد نفَّذت عملية «غصن الزيتون» فى الربع الأول من عام ٢٠١٨، ثم عملية «نبع السلام» فى الربع الأخير من عام ٢٠١٩، وهى العملية التى قلَّصت مساحة سيطرة الأكراد فى سوريا، وخلقت خريطة نفوذ جديدة شرق الفرات بالتزامن مع الانسحاب الأمريكى من شمال سوريا، فاتجه الأكراد إلى روسيا لمحاولة إيقاف التقدم العسكرى التركي، وهو ما لم يحدث، لكن تَصاعدَ التنسيق بين أنقرة وموسكو، وهو التنسيق الذى تزايد عقب اندلاع الحرب الأوكرانية فى فبراير ٢٠٢٢، وبما تزامن مع تهديد النظام التركى بشنّ عمليات عسكرية جديدة ضد الأكراد فى ظل تنفيذ علميات نوعية شملت استهداف قادة ومقاتلى الأكراد داخل سوريا وخارجها.

الانخراط التركى يدفع الحكم الذاتى للانحسار

شدد عبد العليم على أن هناك علاقة طردية بين تزايد الانخراط التركى وانحسار مشروع الحكم الذاتى للأكراد فى سوريا، وكذلك ثبت أن ثمة علاقة طردية بين تراجع المشروع الكردى للانفصال فى العراق وتراجع مشروع الحكم الذاتى للأكراد فى سوريا. وبناءً على ما سبق، ومن خلال تقييم ديناميات التفاعلات الإقليمية والدولية الحالية، فإن تطلُّع الأكراد لتطبيق مشروعهم للحكم الذاتى يظل أمرًا مُستبعدًا؛ لاسيما وأن العوامل الخارجية السلبية أكثر من تلك الإيجابية، بل وإن هذه العوامل قادرة على تشكيل موقف النظام السورى بشكل كبير تجاه الأكراد، كما سيظل التوجُّه الانفصالى لأكراد العراق عاملًا مؤثرًا، بالمعنى السلبي، على مستقبل وضع أكراد سوريا. ويظلّ العامل الخارجى عاملًا مؤثرًا فى مدى تحقق الحكم الذاتى أو حتى نجاحه، وذلك بوصفه عامل ضاغط على السلطة المركزية من أجل ضمان تنفيذ التفاهمات القائمة حول الحكم الذاتي، كذلك لا يتمتع وضع أكراد سوريا حاليًا بما يُطلق عليه «الحماية الدستورية»؛ المحدد المهم لنجاح الحكم الذاتي، والمتعلق بوجود وضع خاص للأكراد فى الدستور السوري.

وأشار إلى أنه يمكن توصيف وضع الأكراد فى سوريا حاليًا بشكل منهجي، على أنه «دولة أمر واقع»، وذلك فى ظل تطابق محددات مفهوم «دولة الأمر الواقع» مع وضع أكراد سوريا فى الوقت الحالي. إذ يتمتع الأكراد بسيطرة فعلية على مساحة من الأراضى داخل الدولة السورية تُقدَّر بنحو ٤٠ ألف كم٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٢ (ضعف مساحة إسرائيل تقريبًا، وثلاثة أضعاف مساحتيّ البحرين وقطر مجتمعتين، وأربعة أضعاف مساحة لبنان)، وقد قام الأكراد ببناء مؤسسات محلية وتقديم الخدمات للسكان المحليين، وحتى منازعة الدولة فى احتكارها للعنف عبر وجود قوات مسلحة غير نظامية خارج سيطرة جيش الدولة، كما قاموا بافتتاح ممثليات لهم فى بعض الدول، وهى بمثابة سفارات، من أجل الترويج للمشروع الكردي. وينطبق على الأكراد محدد التطلعات الاستقلالية؛ إذ ينادون بوضع أكثر استقلالية داخل الدولة دون أن يصل ذلك إلى حدِّ المطالبة بالانفصال، وبرغم النفوذ المحلى الهائل للأكراد فى مناطق سيطرتهم وافتتاح ممثليات لهم فى الخارج، إلا أنهم لم يحصلوا على الاعتراف الدولى مع استمرار سيطرتهم على مساحات واسعة من الأراضى على مدار فترة طويلة تمتد إلى نحو عقد، ومن ثَمَّ يمكن وصف مناطق سيطرة أكراد سوريا بأنها كيانات تمتلك خصائص الدولة باستثناء الاعتراف الدولي. خاصة فى ظل ارتباك السياسات الأمريكية، ورفض الإدارات الديمقراطية والجمهورية الاعتراف بالحكم الذاتى للأكراد، والموقف ذاته ينطبق على روسيا التى باتت أكثر تنسيقًا مع تركيا، وحتى مع إيران خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالملف السوري. ولا شك أن أنقرة وطهران هما الأكثر رفضًا لأى وضع خاص للأكراد فى سوريا؛ لاسيما فى ضوء التخوُّف من تطلعات كردية مماثلة داخل حدود الدولتين.

خريطة تداعب مخيلة دعاة الانفصال وتعمق هواجس السوريين

مناطق سيطرة أكراد سوريا كيانات تمتلك خصائص الدولة باستثناء الاعتراف الدولي

تطبيع تركيا وسوريا بدعم من إيران وروسيا يضع الأكراد بين مطرقة النظام السوري وسندان القوة العسكرية التركية الغاشمة

وأوضح عبد العليم «هنا تظهر إشكالية متعلقة بوضع قوات قسد، أو وحدات حماية الشعب، فى ظل رفض القادة الأكراد إدماج القوات الكردية ضمن الجيش الوطنى السورى دون التوافق حول مستقبل الحكم الذاتى ككل، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية تطبيع النظامين التركى والسورى بدعم من إيران وروسيا .وهو سيناريو يضع الأكرَاد بين مطرقة النظام السورى وسندان القوة العسكرية التركية الغاشمة، فى إطار مجموعة من العوامل الخارجية السلبية ضد الأكراد؛ خاصةً إذا ما توصلت دمشق وأنقرة لحلول وسط فيما بينهما، كأن يتم توسيع اتفاقية أضنة – على سبيل المثال – لتمنح الحق لتركيا فى التدخل لمسافة تصل إلى ٣٠ كيلو مترًا، بدلًا من خمسة كيلو مترات كما هو مُقرّ بالاتفاقية، وهى مسافة تجعل أنقرة أكثر أمنًا، وفق منظورها، من أيّ تطلعات كردية على الجانب السورى من الحدود.

ورأى أن الفيدرالية قد تُمثّل حَلا مأمولًا للمسألة الكردية فى الداخل السوري، على غرار النموذج العراقي، ولكن لن يحدث ذلك إلا بوجود إرادة إقليمية ودولية داعمة لذلك، وبما يمكن أن يُمثّل عامل ضغط على النظام السورى للقبول به، خاصةً مع تأكيد الأكراد فى شمال وشمال شرقيّ سوريا بمختلف توجهاتهم السياسية على رفض الانفصال عن الدولة السورية، وضرورة ضمان وضع خاص لهم يُراعى مخاوفهم وتطلعاتهم المنشودة.

واستبعد عبد العليم قبول النظام السورى الحالى بقيادة الرئيس بشار الأسد تطبيق الأكراد مشروعهم للحكم الذاتي، أو الحل الفيدرالي، مع احتمالية تحقُّقه فى حال حدث تغيير للنظام السورى فى ظل توافر عوامل خارجية إيجابية تدعم تحوُّل الدولة السورية إلى دولة فيدرالية؛ خاصةً وأن النظام الحالى يتعامل مع أى طرح، سواء كان متعلقًا بالحكم الذاتى أو الفيدرالية باعتباره مُقدمة لتقسيم البلاد فى المدَيَيْن المتوسط والطويل.

تقرير - محمد الحمامصي

وجهة نظر

حى على الخراب

هالة فؤاد

توقفت الأنفاس فزعا وحزنا.. بدت آلة الدمار مخيفة موحشة امتدت بذراعها الطويلة لتصل لحافة المبنى العتيق .. انعكست صورة تروس الآلة على الحائط لترسم رؤوسا لشياطين.

مشهد حزين لم يكن وحده ما قض مضاجعنا وأرّقنا حزنا على ما آلت إليه كنوزنا من المقابر الأثرية. تداعت المشاهد الواحد تلو الآخر، نصحو على صورة ركام وتراب تهال على مقابر لها قيمتها الأثرية والتاريخية والإنسانية.

بين مئذنتين ظهر الركام .. يكاد يصم صوت الآذان الداعى للصلاة والفلاح.. يخفت صوت المؤذن فى آذاننا، بينما يرتفع رغما عنا صوت آخر يدوى مستفزا متحديا مثيرا للغضب "حى على الخراب ..حى على الدمار".. تتخيله عقولنا نابعا من تلك الأيادى السوداء التى استهدفت المقابر الأثرية.

أصابنا صمت الشيطان الأخرس بالعجز، سكتنا عن كلمة الحق ضعفا وقلة حيلة تزيدهما حيرة تعودنا عليها ما بين مخاطر محدقة وواقع مأزوم، وبين تصريحات وردية تحاول تبديد المخاوف وتهوين الأزمة وتبسيط المخاوف والأمور.

بدأت الأزمة بمقابر المماليك التاريخية، ثم تبعتها مقابر الإمام الشافعى .. تكرر السيناريو بحذافيره، بدأ بتحذيرات وتخوفات من مهتمين بالآثاروالتراث عن استهداف المقابر الأثرية .. سلطوا الضوء على أهمية تلك المقابر التى تحمل كنوزا من شواهد ونقوش ومعمار مميز يكسبها قيمة أثرية وتاريخية فضلا عن أنها تحمل أسماء لعظماء ومشاهير سياسيين وأدباء وشعراء تكسبها مزيدا من الأهمية.

لم يتخيل أحد منهم ألا تتوقف آلة الدمار أمام مقابر تحمل أسماء الإمام ورش صاحب ثانى أشهر قراءة للقرآن الكريم.. أو مقبرة الإمام العز بن عبد السلام الفقيه والمفسر والملقب بسلطان العلماء وقاضى القضاة، فضلا عن مقبرة الشيخ محمد رفعت قيثارة السماء، ومقبرة جلال الدين السيوطى أحد أشهر المفسرين للقرآن الكريم.

ومن رجال الدين لرجال الأدب والفن استهدفت آلة الهدم مقابر الأديب الكبير يحيى حقى وشاعر النيل حافظ إبراهيم وأمير الشعراء أحمد شوقى والشاعر والسياسى محمود سامى البارودى .. وأخيرا وليس آخرا ماينتظر حوش الأمير يوسف كمال والمهدد أيضا بالإزالة، والذى يعد صاحبه أحد أهم الرحالة والجغرافيين وهو مؤسس مدرسة الفنون الجميلة عام ١٩٠٥.

نصحو كل يوم لنفاجأ بإحدى علامات الإزالة تهدد مقابرنا الاثرية .. تتعدد ألوانها وأرقامها لكنها تتحول فى عيوننا إلى لون الدمار الأسود القاتم فوق الأرواح الكاتم للأنفاس.

وأمام حملة التدمير لم تجد المسكنات التى حملتها تصريحات المسؤولين الرسمية منها والإعلامية، نافية استهداف المقابر الأثرية، مؤكدة أنها قائمة كما هى ولا يمكن المساس بها، وأنها تخضع لقانون حماية الآثار الذى يجرم أى عمل يتلف أو يهدم أثرا وأن الدولة تحرص دائما على الحفاظ على الآثار بكافة أنواعها وأشكالها ليس للأجيال القادمة وإنما للإنسانية جمعاء ..

الحقيقة أثارتنى كلمة جمعاء التى جاءت فى بيان المركز الإعلامى لمجلس الوزراء الصادر فى مايو الماضي، لأنها أعادتنى رغما عنى لمشهد محيى إسماعيل فى الفيلم الشهير عندما وقف متخشبا معتذرا بصوته الناطق بالتخلف "جمعاء .. جمعاء".

لاتستدعى جمعاء فى مخيلتنا خيرا كثيرا .. تماما مثل تصريحات المسئولين التى لاتنجح فى الغالب فى بث الطمأنينة، بل على العكس تزيد مخاوفنا بوقوع الخطر المحدق والذى تحاول دوما نفيه.

لم تطمئننا تصريحات أحد مسئولى وزارة السياحة، والتى نفى فيها هدم قبر أثرى وتاريخى بأى حال من الأحوال، وأن ما يتردد عار تماما من الصحة، وأن قطاع الآثار الإسلامية بالمجلس الأعلى للآثار بالتعاون مع وزارة الأوقاف يقوم بدراسة كل مقبرة يشتبه فى أثريتها، وعند التأكد من أهميتها تقوم وزارة الأوقاف بتسليمها لوزارة السياحة والآثار لنقلها لمخازن الوزارة.

بينما جاء تصريح آخر ينفى هدم مئذنة الأمير سيف الدين قوصون الأثرية والتى تعود لسنة ٧٣٦ هجرية مؤكدا أن مايجرى هو مجرد عملية فك للترميم ثم يعاد تركيبها!

لم يفت المسئولين أيضا، نفى المساس بمقبرة الشيخ محمد رفعت والفقيه جلال الدين السيوطى .. بينما أكدوا أن مقبرة أحمد شوقى لاتعد أثرية، ولم يخبرنا أيضا عن تقييمهم لأهمية مقابر الأدباء والسياسيين والمفكرين ومنهم يحيى حقى ومحمود سامى البارودى وحافظ إبراهيم والأمير يوسف كمال وعلى باشا إبراهيم وغيرها، هل تمثل قيمة أثرية أم أن إستهدافها ببلدوزورات الهدم الوحشية أمر جائز ومقبول!.

أمام عبثية المشهد وصوت الاحتجاجات التى تذهب أدراج رياح ظهرت محاولات فردية حاولت قدر ماتستطيع توثيق تلك المقابر الأثرية قبل إزالتها، بعضهم قام بالتصوير والآخر قام بحماية ماتسنى له من شواهد وتسليمها للجهات المختصة، محاولات رغم أهميتها تبدو فردية ضعيفة .. أما الأغلبية فلم تملك سوى البكاء على أطلال المقابر ليس حزنا على أصحابها وإنما حسرة على ما آل إليه حال الأحياء أمثالهم.